في حلقة نقاشية بصنعاء حول مسودة قانون حماية المال العام:

أبو حليقة: الفساد ظاهرة خطيرة تؤثر بشكل بالغ على الاقتصاد الوطني

■ ،،الثورة/ أوسان الكمالي

أوضح الأخ علي أبو حليقة رئيس اللجنة الدستورية بمجلس النواب أن الفساد ليس له وطن محدد وتعاني منه الكثير من الدول ,وأن الفساد ليس مرتبطاً بالجانب المالي فقط بل يرتبط كذلك بالفساد الاخلاقي والسياسي وغيرها ولكن أبرزها الفساد المالي لما له من ارتباط بالاقتصاد. مؤكداً على أهمية محاربة ظاهرة الفساد وأن هنالك محاولات سابقة في مجال حماية المال العام من خلال مكافحة الفساد وكذا قانون الذمة المالية.

وبين أبو حليقة خلال حلقة نقاشية حول مسودة قانون حماية المال العام – السلطة القضائية ,نظمتها منظمة برلمانيون يمنيون ضد الفساد "يمن باك" ,ضمن مشروع إصلاح المنظومة التشريعية المتعلقة بمكافحة الفساد وبالتعاون مع مشروع استجابة وتحت رعاية الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد؛ اهمية أن يكون التشريع الجديد حول حماية المال العام متناسقاً مع التشريعات الاخرى حتى لا يتعارض معها ويجب أن يكون مواكباً للمرحلة.. وأن يؤسس لمستقبل رائع في سبيل حماية المال العام من الفساد.

من جهته أوضح الأخ عبدالمعز دبوان المدير التنفيذي لمنظمة برلمانيون يمنيون ضد الفساد على في أفتتاح الحلقة النقاشية أهمية الحلقة في إطار الهدف العام للمنظمة الساعي لمكافحة الفساد وتضييق منافذه ,وقدم خلفيةً عن برنامج اصلاح المنظومة التشريعية المتعلقة بمكافحة الفساد والذي تتبناه المنظمة ,مشيراً إلى أن البرنامج يشمل محورين رئيسيين، الأول يتمثل بإصلاح وتعديل مجموعة من القوانين النافذة كقانون السلطة القضائية ,الجهاز المركزي للرقابة .. فيما يتمثل المحور الثاني في استحداث وايجاد مجموعة من القوانين التي تحمل اهمية في سبيل تعزيز قدرات مكافحي الفساد وتعزيز الشفافية والحريات والحقوق ومنها قانون حماية المال العام ,وكذا قانون الاعلام المرئي والمسموع وغيرهما.

وألقى الأخ محمد المطري عضو الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد لقطاع التنمية المالية كلمة راعي الحفل ,والتي أكد فيها أن أضعف حلقة في المنظومة المالية هي المال العام بعد توسع رقعة مجالات الدولة وهي معرضة لإشكاليات كبيرة. مشيراً إلى أن حماية الأموال العامة تأتي من خلال الموظف العام ,مؤكداً على أهمية التوعية القانونية حول التشريعات النافذة والنابعة من منظمات المجتمع المدني.

من جانبه قال الدكتور سلطان العتواني – نائب رئيس منظمة برلمانيون يمنيون ضد الفساد في كلمة المنظمة ,أن المال العام وظيفته خدمة المجتمع ويجب أن يكون مصاناً من التخريب وتحدث عن كيفية حماية المال العام ابتداءً من التربية والتعليم وغرس قيم حماية المال العام في النشء ,وكذا التوعية الإعلامية والقوانين والسلطة القضائية والنقابية والاجهزة الرقابية والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة ومنظمات المجتمع المدني المعنية بحماية المال العام.

وأشار العتواني إلى أن اليمن يشكو من قلة الموارد وعندما يتعرض المال العام للنهب والسطو نكون قد عرضنا الموارد لمزيد من الإهدار ,مشدداً على أهمية الحرص على المال العام والملكية العامة.

فيما ألقى الاخ شكيب عثمان كلمة مشروع استجابة ,تحدث فيها عن أهمية القانون في ظل الظروف الحالية التي تمر بها اليمن.. في سبيل استعادة أوجه الاقتصاد والتنمية ,وعن حاجة اليمن إلى المال العام وعدم الاستفادة من المصادر المتاحة بسبب ضعف حماية المال العام.

كما قدم الاخ الدكتور محمد فرحان منسق المشروع عرضاً موجزاً لمسودة قانون حماية المال العام والهدف من القانون ومكوناته "التسمية والتعاريف والاهداف والجرائم والعقوبات ... إلخ" ,والمنهجية المتبعة في صياغة المسودة من خلال الحرص على عدم تعارضه مع القوانين الاخرى.

وفتح باب النقاش في ختام الحلقة حول مسودة القانون من قبل الحاضرين من أعضاء مجلس النواب والقضاة وممثلين عن الجهات الرقابية والجهات والوزارات الحكومية والمحامين وممثلي منظمات المجتمع المدني ,والذين قدموا اقتراحات وآراء وتوصيات وملاحظات ونصائح للخروج بأفضل النصوص الممكنة في القانون.

تصوير/ فؤاد الحرازي

ارتفاع رأس المال الاستثماري للمشاريع المسجلة في قطاع الخدمات خلال الربع الأول

■ ،،خاص / الثورة

ارتفع رأس المال الاستثماري للمشاريع المسجلة في قطاع الخدمات خلال الربع الأول من العام الجاري ٢٠١٢م إلى ٤٥ ملياراً و٣٤٧ مليون ريال.

وبينت النشرة الفصلية الصادرة عن دائرة المعلومات والإحصاء بقطاع الترويج بالهيئة العامة للاستثمار أن رأس المال الاستثماري يمثل نحو ٩٧٪ من إجمالي رأس المال الاستثماري في الربع الأول من العام الجاري .

ووفقا للنشرة فقد بلغ عدد المشاريع الخدمية ٨ مشاريع ،. كما يتوقع أن توفر المشاريع فرص عمل تقدر بـ٦٩٢ فرصة .

ارتفاع صافي المطالبات على الحكومة للجهاز المصرفي إلى ١٠٩٩ مليار ريال

■ ،،خاص / الثورة

كشفت إحصائية رسمية أن صافي المطالبات على الحكومة للجهاز المصرفي ارتفع خلال شهر ابريل ٢٠١٢م إلى ١٠٩٩ مليار بينما سجل في شهر مارس ٢٠١٢م رصيدا مدينا بـ ١٠٥٨ مليار ريال.

وبحسب الإحصائية الصادرة عن البنك المركزي اليمني فقد بلغت الزيادة في المطالبات على الحكومة ٤٠,٤ مليار ريال .

الجدير بالذكر أن صافي المطالبات على الحكومة في نهاية مارس ٢٠١١م بلغ رصيداً مدينا بـ ٨٤٦,٨ مليار ريال مقارنة مع رصيد مدين بـ٧٣٥,٦ مليار ريال في نهاية فبراير ٢٠١١م .

وكانت المطالبات على الحكومة للجهاز المصرفي قد بلغت في نهاية العام ٢٠١٠م نحو ٧٨٠,٥ مليار ريال.

تفريغ ١١٥ الف طن من الأرز والمحروقات بميناءي عدن والحديدة

■ ،،عدن/ الحديدة/سبأ

أفرغت في أرصفة المعلا ميناء عدن أمس ٥٤ ألفاً و٦٠٠ طن من الأرز الباكستاني.

وذكرت إحصائية صادرة عن ميناء عدن لـ (سبأ) أن شحنة الأرز التي أفرغتها السفينة التجارية /ارش / الليبيرية ستوزع على المحلات التجارية في عموم محافظات الجمهورية لتلبية احتياجات المواطنين من هذه المادة الغذائية .

وكانت السفينة التركية فاشقافيشتا أفرغت ١٠ آلاف و٧٧٨ طناً من الأخشاب الخاصة بالبناء .

وأفادت الإحصائية نفسها بأن عدداً من سفن الحاويات والمواد الغذائية والمشتقات النفطية ترسو حاليا خارج ميناء عدن لانتظار دخول أرصفة الميناء لتوزيع حمولتها من المواد الغذائية والبناء والمحروقات والحاويات .

الى ذلك أفرغت عشر سفن وناقلات خلال السبعة الأيام الماضية بموانئ البحر الاحمر (الحديدة ، المخا ، الصليف) ٦١ ألفاً و ١٩٠ طناً من المحروقات والكلينكر إضافة إلى الحاويات والمواشي.

وأوضح تقرير صادر عن مؤسسة موانئ البحر الأحمر اليمنية لـ(سبأ) أن أربع ناقلات بميناء الحديدة أفرغت ٨ آلاف و ٩٠٠ طن من الديزل و ٥ آلاف و٦٨٢ طناً من المازوت و ١٢ ألفاً و ١٣٨ طناً من البترول فيما أفرغت ثلاث سفن ٣٠ ألفاً و ٨٠٠ طن كلينكر و ألف و ٣٥ حاوية.

وأشار التقرير إلى أن ميناء المخا استقبل ناقلة على متنها ألفين و ١٧٠ طناً من البترول و سفينة تحمل ٣ آلاف و ٦٦ رأس أغنام وأبقار.. مبيناً أن سفينة واحدة أفرغت ألف و٥٠٠ طن كلينكر بميناء الصليف.

المشاركون في المؤتمر الأول لاقتصاد السوق يدعون إلى تجاوز السياسات التقليدية الضارة بالتنمية

■ ،،تغطية/ أمل عبده الجندي

لا شك أن تحقيق أهداف التنمية الإقتصادية والإجتماعية يحتاج نمواً اقتصادياً يتجاوز نمو السكان ويتسم بالاستدامة وبالعدالة ويوفر فرص عمل للعاطلين والمنضمين الجدد إلى سوق العمل في ظل الفجوة الكبيرة بينهما؟

ويتطلب هذا النمو بدوره حسن استخدام الموارد المالية للدولة وتنميتها وبيئة استثمارية تعمل على توطين الإستثمارات الوطنية وجذب الاستثمارات الخارجية في إطار استراتيجية تعزز تنافسية الإنتاج الوطني وتشجع المنافسة في السوق المحلي.. وفي المؤتمر الوطني الأول حول إقتصاد السوق الإجتماعي رصدت «الثورة» مدى إمكانية تبنى هذا المنهج وتطبيقه في اليمن للخروج من الأزمات والتحديات التي تواجهنا من خلال المشاركات وأوراق العمل التي استعرضت أبرز هموم ومشاكل الاقتصاد اليمني ومحاولة الحد منها مستقبلاً.

يقول د/ يحيى المتوكل رئيس المرصد الإقتصادي للدراسات والإستثمارات أن المؤتمر يبحث إمكانية تبني هذا المنهج الإقتصادي وتطبيقه في اليمن للخروج من الأزمات والتحديات التي تواجهنا في كافة المجالات الإقتصادية والإجتماعية والبيئية خاصة ونحن في هذه المرحلة الحرجة من تاريخ بلدنا.

وقال المتوكل أن المرصد الإقتصادي للدراسات والإستشارات حرص على إشراك الجميع في هذه الفعالية من حكومة وقطاع خاصة ومنظمات المجتمع المدني ومن رجال سياسة واقتصاد وأكاديميين وباحثين وكذلك إئتلافات الشباب وممثلات المرأة ليتجاوز الحضور أكثر من ٢٠٠ مشارك.

موضحاً أن الحكومة خلال عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠م قامت بإعداد بعض الدراسات كمدخل لتنظيم فعاليات نقاشية حول اقتصاد السوق الإجتماعي وتقييم الإستفادة من سياساته وفي عام ٢٠١١م والذي شهد ربيعاً عربياً غطى معظم الدول بما في ذلك اليمن داعياً إلى تحقيق تغيير يؤسس لديمقراطيات حقيقية ويعالج الإختلالات الإقتصادية، وكذا ضرورة التوقف بجدية وإرادة صادقة لتقييم الأوضاع وتجاوز السياسات التقليدية التي أثبتت عدم جدواها وفشلها خلال المرحلة الماضية والإنتقال إلى مقاربات جديدة أكثر شمولية وأقرب إلى التطبيق وبناء منظومة متكاملة وشاملة من السياسات والبرامج الإقتصادية غير التقليدية وذات الطبيعة الإنمائية والإجتماعية تعمل على وضع الإقتصاد اليمني على مسار نمو مستديم يحقق الأهداف الأساسية للعدالة الإجتماعية.

وطالب المتوكل بالنظر إلى إقتصاد السوق الإجتماعي باهتمام أكبر وبما يتضمنه هذا النموذج من أسس وعناصر تلبي التغيير المنشود خاصة في الجانب الاقتصادي والإجتماعي حيث يمثل اقتصاد السوق الإجتماعي فلسفة وفكرا يوازن بين حرية الأسواق وتوفير الاحتياجات الأساسية والإجتماعية للمواطنين كما يتميز بالمرونة والتطوير وقابليته للمواءمة في الإقتصاديات المختلفة سواء المتقدمة أو الأقل تموا.

واستعرض المؤتمر العديد من أوراق العمل التي أعدها مجموعة من الأكاديميين والباحثين حول الجوانب الإقتصادية والإجتماعية والتي ركزت على تشخيص الإختلالات في السياسات الحالية وتقييم مزايا سياسات اقتصاد السوق الإجتماعي للتغلب عليها.

وناقشت الورقة التي أعدها عبدالمجيد البطلي النظام الضريبي اليمني والإنتقال إلى نظام إقتصاد السوق الإجتماعي حيث تلعب الضرائب دورا هاما في التأثير على كافة مجالات الحياة الإقتصادية والإجتماعية وتعد أداة أساسية من أدوات السياسة المالية التي تستخدم لتحقيق أهداف محددة تختلف تبعاً لفلسفة النظام الإقتصادي القائم في البلد. وشخصت الورقة الوضع الراهن للنظام الضريبي اليمني من منظور نظام اقتصاد السوق الاجتماعي ولما من شأنه استنهاض الدور الكامن الذي ينبغي أن تقوم به الضرائب في تحقيق الأهداف المنشودة.

فيما تناولت الورقة الثانية (البناء المؤسسي للدولة في اليمن) التي أعدها الباحث السلامي صالح السلامي تحليلا وتشخيص وضع البناء المؤسسي للدولة اليمنية ومكوناته بدءاً بسيادة القانون واستقلال القضاء والفساد وانتشار مظاهره وكذا دور ووظيفة الدولة وخصائص البناء المؤسسي للجهاز الإداري للدولة اليمنية الذي يمثل السلطة التنفيذية وإنتهاءً بالسلطة التشريعية وذلك على المستويين النظري والتطبيقي.

وفي ما يتعلق بالسلطة التشريعية أشار السلامي إلى أهمية مجلس النواب اليمني والوظائف التي يتولاها وفقاً للدستور (السياسية والتشريعية والمالية) وكذلك جوانب الاختلالات والقصور، مشيراً إلى أهمية تفعيل مبدأ الفصل بين السلطات من خلال إجراء تعديلات دستورية تحد من هيمنة وسيطرة رئيس الجمهورية على السلطتين الأخريين (القضائية والتشريعية) من ناحية، وعلى الموارد المالية والاقتصادية العامة للدولة، ومن ناحية أخرى شروط جديدة للترشح لعضوية المجلس وقواعد تحاسب الغياب الأعم لأعضاء مجلس النواب وغير ذلك من الإجراءات التنظيمية والإدارية والمعلوماتية التي يمكن لها تعزيز وظائف ومهام السلطة التشريعية بما في ذلك دورها الرقابي.

الدكتور طه الفسيل تحدث في ورقته الاستثمار وبيئية الأعمال وتنافسية الاقتصاد اليمني عن تقييم وتحليل مناخ الاستثمار وبيئة الأعمال في اليمن ووضع حماية ملكية الأراضي والعقارات والملكية الفكرية وكذا دراسة تنافسية الاقتصاد اليمني بغرض التوصل إلى بعض التوصيات المقترحة التي يمكن لها المساهمة في تحسين هذا المناخ والتنافسية.

وقال: إن التقارير والمؤشرات أظهرت تأخر ترتيب اليمن بصورة عامة على المستوى العالمي، ففي تقرير ٢٠١٢م الصادر عن مؤسسة التمويل الدولية (IFC) التابعة للبنك الدولي؛ جاءت اليمن في المرتبة ٩٩ على المستوى العالمي من بين ١٨٣ دولة في الترتيب العام لمؤشر سهولة أداء وممارسة الأعمال في هذا التقرير متأخرة بأربع مراتب مقارنة بالعام الماضي المرتبة ١٠٣، والمرتبة العاشرة على المستوى العربي من بين (٢٠) دولة عربية تضمنها هذا التقرير وبصورة عامة فإن تحليل وضع بلادنا عالمياً في هذا التقرير يشير إلى حدوث تراجع مراتب اليمن في (٦) مؤشرات رئيسية وتفاوت ملحوظ في ترتيب بلادنا في الأربعة المؤشرات الأخرى.

واستعرض الفسيل أبرز الصعوبات والتحديات وفقاً للمسح الذي تضمنه تقرير التنافسية العالمي ٢٠١١ – ٢٠١٢م، مع رجال الأعمال اليمنيين في عدم ملاءمة مخرجات التعليم لاحتياجات سوق العمل، الفساد، عدم سهولة الوصول للإئتمان، غياب الاستقرار الأمني، عدم ملاءمة البنية الأساسية، قيود أنظمة العمال، يلي ذلك عدم كفاءة البيروقراطية الحكومية، ومن ثم ضعف أخلاقيات العمل، وسعر الضريبة، فأنظمة الضرائب والتضخم، وأنظمة العملات الأجنبية، عدم استقرار الحكومة «الانقلابات» وضعف الخدمات الصحية العامة وأخيراً الجريمة والسرقة.

وتناولت الأوراق التحديات الماثلة التي أدت إلى إنسداد أمن النمو والتشغيل والمعطيات المتوفرة لإعادة هيكلة الاقتصاد نحو القطاعات الانتاجية غير الريعية والتنمية الريفية لخلق فرص عمل منتجة وتحقيق معدلات نمو اقتصادي تتجاوز نمو السكان.

وتطرقت أوراق العمل إلى نظام الحماية الاجتماعية في اليمن والتوجهات والسياسات التي يمكن اتباعها للبناء على النظم والآليات المؤسسية القائمة وإصلاحها أو تطويرها لتتواءم مع فلسفة اقتصاد السوق الاجتماعي، وكذلك التسريع بتطبيق أنظمة تم إقرارها في الفترة الأخيرة كالتأمين الصحي، أو إضافة أنظمة حماية ضرورية كإعانات البطالة مع الأخذ في الاعتبار مبدأ التدرج كماً وكيفاً؟ ولا مناص من أن تطبيق اقتصاد السوق الاجتماعي في اليمن سيكون أكثر فاعلية في تقديم معالجات لظاهرتي الفقر والبطالة فضلا عن تقليص فجوة النوع الاجتماعي مع مراعاة خصوصية المجتمع اليمني، ويؤمل تعاضد الفاعلين المختلفين من قطاع خاص ومجتمع مدني وبما يمتلكون من موارد مالية كالزكاة والأوقاف في توفير معيشة تحفظ كرامة الإنسان.

وهدف توفيق الذبحاني المنسق العام للمؤتمر إلى ضرورة لملمة جهود جميع اليمنيين تحت سقف واحد وتوجيهها لتلبية الطموحات والتطلعات المشتركة لكل اليمنيين، إضافة إلى الحاجة الملحة لإيجاد حلول جذرية ودائمة للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية المختلفة والمتراكمة منذ عقود، والاستجابة لمطالب جميع النخب السياسية والاجتماعية في اليمن والتي تأتي على رأسها مناداة الجميع بالمساواة والحرية والعدالة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وضمان حياة كريمة لجميع اليمنيين.

مناقشة التحضيرات الجارية لعقد مهرجان تسويق التمور بسيئون

■ ،،سيئون/سبأ

* .. ناقشت اللجنة التحضيرية لمهرجان تسويق التمور الأول في اجتماعها أمس برئاسة مدير عام محطة البحوث الزراعية عبدالله سالم علوان نتائج المتابعات لبرنامج أنشطة المهرجان مع السلطة المحلية بمحافظة حضرموت والجهات ذات العلاقة. واستعرضت اللجنة السبل الكفيلة بنجاح المهرجان الذي تنظمه المحطة في الفترة من ١٤ إلى ١٨ يوليو القادم ,وتحقيق أهدافه المتمثلة في تحويل التمور من منتج زراعي شعبي إلى منتج اقتصادي استثماري سياحي، فضلا عن تلبية حاجة المواطنين من محصول التمر.

كما استعرضت اللجنة الترتيبات التي تمت من قبل اللجان الفرعية المتخصصة ضمن الخطة العامة للمهرجان ومستوى تنفيذ التكليفات الواردة فيها والمقترحات العملية للتغلب على الصعوبات بما يكفل تحقيق الأهداف المرجوة.

وتطرقت اللجنة الى إجراءات تمكين بائعي التمور من تقديم معروضاتهم بصورة جيدة واكتسابهم مهارات عملية خلال فترة المهرجان لتسويق التمور للمستهلك بطرق حديثة.

تنمية المجتمعات المحلية في ورشة عمل بالمحافظة

٢٨٢ مليون ريال تكلفة مشاريع تحسين سفلتة عدد من الشوارع بالحديدة

■ ،،الثورة/ يحيى كرد

يقوم حاليا مكتب الأشغال العامة والطرق بمحافظة الحديدة بسفلتة وتحسين مساحة ٧٥ ألف متر مربع من الشوارع الرئيسية والفرعية بمدينة الحديدة .

وأوضح المهندس/ صالح حميد شرف مدير عام مكتب الاشغال العامة والطرق في تصريح لـ«الثورة» أن هذه الشوارع التي يتم سفلتتها حاليا هي سفلته وتحسين بعض الشوارع بالحي التجاري الشرقي بمساحة ١٤ ألف متر مربع بتكلفة ١٠٠ مليون ريال وسفلته شارع الـ ٢٤ غرب جامع الأسودي بمساحة ١٦ ألف متر مربع بتكلفة ٨٤ مليون ريال وسفلتة شوارع حارة زايد بمساحة ٤٥ ألف متر مربع بتكلفة ٩٨ مليون ريال .

مشيرا الى أن مكتب الأشغال سيقوم فور الانتهاء من سفلتة هذه الشوارع بسفلتة وتحسين عدد من الشوارع الرئيسية والفرعية بحي غليل وشارع صنعاء والميناء وغيرها.

الى ذلك بدأت أمس بمحافظة الحديدة ورشة العمل الخاصة بتعزيز الشراكة بين منظمات المجتمع المدني والسلطة المحلية التي ينظمها ملتقى منظمات المجتمع المدني للتنمية بالمحافظة بدعم من منظمة اوكسفام بمشاركة ٣٠ مشاركاً ومشاركة من قيادات المجالس المحلية ومن منظمات المجتمع المدني بمديريات السخنة وحيس وبيت الفقيه .

وتهدف الورشة على مدى يومين إلى تعزيز الشراكة بين منظمات المجتمع المدني والسلطة المحلية والخروج باتفاقية رسمية لتعزيز هذه الشراكة من أجل تنمية المجتمعات المحلية وفي تصريح لـ«الثورة» أوضح / جميل الهمداني مدير مشروع تعزيز قدرات شبكة المجتمع المدني باليمن والحديدة أنه سيتم تزويد وتعريف المشاركين بالمهارات اللازمة لتعزيز الشراكة المحلية بين منظمات المجتمع والسلطة المحلية من اجل الخروج باتفاقية رسمية بين ممثلي السلطة المحلية ومنظمات المجتمع المدني للمساهمة في تنمية المجتمعات المحلية بمحافظة الحديدة .

تشكيل لجنة لمعالجة مشكلات القطاع السمكي بحضرموت

■ ،،المكلا/سبأ

أقر المكتب التنفيذي بمحافظة حضرموت في اجتماعه أمس برئاسة المحافظ خالد سعيد الديني تشكيل لجنة برئاسة وكيل المحافظة لشئون مديريات الساحل عوض عبدالله حاتم لوضع رؤية لمعالجة القضايا والمشكلات التي تحد من النشاط الإنتاجي السمكي بالمحافظة والتغلب على الصعوبات التي تواجه هذا القطاع الاقتصادي .

وأوصى المكتب التنفيذي بعقد ندوة موسعة حول القطاع السمكي بالمحافظة بمشاركة كافة الجهات المختصة والمؤسسات البحثية والعلمية.

وكان المكتب التنفيذي وقف أمام التقرير السنوي عن نشاط مكتب وزارة الثروة السمكية خلال العام الماضي وتقرير آخر عن فرع الاتحاد التعاوني السمكي والجمعيات السمكية.. مؤكداً على إيلاء المزيد من الاهتمام بالقطاع السمكي والاسهام بصورة إيجابية في وضع المعالجات المناسبة باتجاه تطويره وتحقيق متطلبات نهوضه..

وأكدت المناقشات على ضرورة إشراك مركز أبحاث وعلوم البحار والمختصين في مجال البيئة البحرية في عمليات الإرشاد والتوعية وتفعيل دور الرقابة والتفتيش البحري لمواجهة أعمال الاصطياد والجرف العشوائي للأحياء البحرية.

كما استعرض تقريراً عن أوضاع مديرية غيل بن يمين ..مشدداً على ضرورة إيلاء المزيد من الاهتمام لتحسين أوضاع الخدمات الأساسية في هذه المديرية .

واستمع إلى الاستعدادات والترتيبات لإجراء الامتحانات النهائية لشهادة مرحلتي التعليم الثانوي والأساسي، بالإضافة الى ايضاحات المسؤولين في مؤسسة كهرباء مناطق ساحل حضرموت حول الانقطاعات المستمرة في التيار الكهربائي والمعالجات المتخذة للتغلب على العجز في التوليد الكهربائي وإصلاح منظومة الكهرباء في مناطق المكلا والشحر .

وكان أعضاء المكتب التنفيذي قد قرأوا في مستهل الاجتماع الفاتحة على أرواح الشهداء اللواء الركن سالم علي قطن وقائد مركز أمن روكب أحمد الحرملي وضابط التحقيق في أمن مديرية غيل باوزير الرقيب بدر سيلان سائلين الله لهم جميعاً الرحمة والمغفرة وأن يلهم أهلهم وذويهم الصبر والسلوان .

٧٤ مليون ريال تكلفة تمويل ١٣٧ مشروعاً للصناعات الصغيرة بحضرموت

■ **المكلا/الثورة/أحمد محمد بن زاهر**

مول صندوق تمويل الصناعات والمنشآت الصغيرة بمحافظة حضرموت خلال الفترة من يناير حتى مايو ٢٠١٢م، (١٣٧ مشروعاً) لعدد (٢٥٤) فرصة عمل بمبلغ وقدره (٧٣ مليوناً و ٨٠١ ألف ريال)، أوضحت ذلك لـ«الثورة» الأخت علياء فيصل بن كوير مدير صندوق تمويل الصناعات والمنشآت الصغيرة بمحافظة حضرموت.. مشيراً إلى أنه تم من خلال هذه القروض تمويل العشرات من المنشآت الصغيرة الانتاجية والخدمية والتجارية في مجالات الصيدليات ومخازن الأدوية وقوارب الإصطياد ومفارش بيع الاسماك والخضروات والفواكه والبخور وصوالين الحلاقة ومقاهي الانترنت وغيرها..

منوهاً بأن هذه القروض التي يمنحها فرع الصندوق بالمحافظة تعمل على توفير العديد من فرص العمل وتساعد أصحابها على تحسين أوضاعهم المعيشية والاجتماعية.

دراسة آلية تنفيذ مشاريع الصناديق التنموية بتعز

■ ،،تعز/ سبأ

ناقش لقاء برئاسة محافظ تعز شوقي احمد هائل وضم شركاء التنمية بالمحافظة من الصناديق المحلية والمنظمات والمشاريع الدولية آلية توفير معلومات ودراسة جدوى للعملية الخدمية والتنموية في المحافظة. وفي الاجتماع الذي حضره مدير مكتب التخطيط والتعاون الدولي عبد الحكيم سيف أكد المحافظ ضرورة الاتفاق بين جميع شركاء التنمية بالمحافظة على آلية عمل منظمة ومدروسة بالتنسيق الكامل والتعاون مع مكتب التخطيط والتعاون الدولي والسلطة المحلية بالمحافظة.

وأشار إلى أن السلطة المحلية تمنح المرونة اللازمة في تنفيذ مهام الصناديق المحلية والمنظمات والمشاريع الدولية شريطة دراسة أي مشروع والاستفادة القصوى منه من قبل المواطنين بعيداً عن المحسوبية والمجاملات .

من جانبه قدم مدير مكتب التخطيط شرحا عن مستوى تنفيذ المشاريع سواء كانت من الصناديق المحلية أو المنظمات الدولية ,مشددا على أهمية التنسيق بين المنظمات الأجنبية العاملة في المحافظة مع مكتب التخطيط والتعاون الدولي.

فيما قدم مدراء الصناديق والمنظمات نبذة عن أنشطتهم في المحافظة والمشاريع التي نفذت والتي ما زالت قيد التنفيذ.

قطاع الصناعة يحصل على تمويلات بـ ٤٩,٥ مليار ريال في الثلث الأول من العام الجاري

■ ،،خاص/الثورة

بلغ إجمالي التمويلات والسلفيات التي حصل عليها قطاع الصناعة في الثلث الأول من العام الجاري ٢٠١٢م نحو ٤٩ ملياراً و٥٨١ مليون ريال مقابل ٥٩ ملياراً و٦٣١ مليون ريال خلال نفس الفترة من العام الماضي .

وأظهرت إحصائية حديثة صادرة عن البنك المركزي اليمني إن التمويلات المصرفية انخفضت بنحو ١٠ مليارات و٥٠ مليون ريال وبنسبة تراجع تقدر بـ ١٧,٦٪.

واجتذب قطاع الصناعة تمويلات وقروض من المصارف خلال العام الماضي ٢٠١١م نحو ٤٥ ملياراً و٦٢٥ مليون ريال .

وحصل القطاع الصناعي من البنوك الإسلامية ٢٦ ملياراً و١٢٦ مليون ريال ، بالإضافة إلى قرابة ١٩ ملياراً ريال من المصارف التجارية منها ١٣,٥ مليار ريال قروض قصيرة الأجل و٥,٩ مليار ريال قروض متوسطة وطويلة الأجل.

ويصف خبراء الاقتصاد قطاع الصناعة بأنه "قاطرة النمو والتنمية"، وأنه من الدعامات الأساسية لأية نهضة اقتصادية أو اجتماعية شاملة، ذلك أن هذا القطاع الذي تصفه الحكومة بـ "الواعد" يعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية المولدة للدخل والموفرة لفرص العمل والقائدة لعملية الإنتاج وعجلة التطور الاقتصادي.

دراسة: أنشطة القطاع الخاص واستثماراته تحتاج إلى بيئة مستقرة

■ ،،خاص/الثورة

أكدت دراسة علمية أن أنشطة القطاع الخاص واستثماراته تحتاج وبالتالي اقتصاد السوق إلى بيئة اقتصادية وسياسية وتشريعية واجتماعية مستقرة، وكذلك إلى بنية أساسية ومرافق عامة وكوادر بشرية مؤهلة، وهي مهام تدخل في نطاق مهام الدولة واختصاصها، باعتبارها مهام واختصاصات ترتبط أصلاً بوجود الدولة نفسها، ولايمكن تصور تقديمها عن طريق غير طريق الدولة . فتوفير مثل هذه البيئة، وهذه البنية الأساسية تمكّن القطاع الخاص من اتخاذ القرارات الاستثمارية على أسس موضوعية محسوبة بدرجة دقيقة، كما تؤدي في الوقت نفسه إلى جذب وتشجيع عمليات الاستثمار، وبالتالي زيادة فرص العمل وخفض معدلات البطالة والفقر.

وأوضحت أن الشواهد التاريخية والواقع المعاصر أثبتت بأن اقتصاد السوق وآلياته ليس نظاماً مثالياً، وأنه لا يمكن له أن يقوم ويزدهر في ظل سريان "دعه يمر دعه يعمل"، إنما يتطلب الأمر وجود نظام تنظيمي وتشريعي محكم ومتكامل وفعّال، وهو ما يدخل في نطاق مهام الدولة ومسؤولياتها. فالدولة وإن كانت لم تعد "اللاعب الرئيسي" في ظل اقتصاد السوق، إلا أنها تعتبر "الحكم الرئيسي" الذي يضع مجموعة القوانين والأنظمة المحدّدة للإطار العام للنشاط الاقتصادي في المجتمع، وقواعد وشروط ممارسة هذا النشاط، والضمانات التي تكفل سيره.

وبينت الدراسة التي أعدها الدكتور طه الفسيل أن اقتصاد السوق يتطلب منظومة من سياسات وشبكات الأمان الاجتماعية المتكاملة التي تتعامل مع الآثار السلبية لآليات السوق ومنظومته القيمية الخاصة، وبالذات في مراحل التحول الاقتصادي والاجتماعي. فهذه السياسات ستقلل من حدة الآثار السلبية من ناحية، واحتوائها أولاً بأول من ناحية أخرى، وبما يساعد على تحقيق الاستقرار والسلم الاجتماعي والسياسي في المجتمع، كون هذا الاستقرار أحد متطلبات السوق.

وشددت على أهمية وجود سلع وخدمات عامة ذات طبيعة وصفات خاصة، يعجز اقتصاد السوق عن توفيرها وتحديد الكميات المطلوبة منها، وفقاً لآليات السوق ومؤشراته السعرية، مثل خدمات الأمن الداخلي والدفاع الخارجي، والقضاء والتنظيم القانوني، والعديد من مشاريع البنية الأساسية والمرافق العامة. فمثل هذه السلع والخدمات لا يتصور أصلاً إمكانية تقديمها عن طريق غير طريق الدولة، كما أنها ترتبط أصلاً بوجود الدولة نفسها. ويمتد نطاق السلع والخدمات العامة إلى جميع السلع والخدمات التي لا يمكن للقطاع الخاص توفيرها بشكل كاف، وبأسعار تناسب كافة أفراد المجتمع، مثل خدمات الصحة والتعليم الأساسية، والضمان الاجتماعي، والبحث العلمي والبيانات الإحصائية . وكذلك حماية البيئة والموارد الطبيعية وتطويرها، وتنظيم استغلالها، بما يكفل لها التجدد والاستدامة.